NPT/CONF.2020/PC.I/WP.24

25 April 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى
فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تشدّد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن المعاهدة تشكل ركيزةً أساسية لمساعي نزع السلاح النووي.

٢ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيد أن كل مادة من مواد المعاهدة مُلزِمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي كافة الظروف.

٣ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً المواقف المبدئية لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة نزع السلاح النووي التي ما زالت تشكّل أكبر أولوياتها، وبشأن المسألة المرتبطة بها المتمثلة في عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وتؤكد المجموعة قلقها العميق إزاء ما تواجهه البشرية من تهديد نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا أنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية والضمان الملزِم قانوناً بأنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى هما الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتشدّد المجموعة كذلك على أهمية أن تقترن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية بجهود تُبذل بالتزامن معها من أجل نزع السلاح النووي.

٤ - وتذكّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأنه، سعياً لتحقيق التنفيذ التام والفعال والعاجل للالتزام بنزع السلاح النووي الوارد في المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون ”مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع

010517 280417 17-06668 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلاح النوويين''، وانطلاقاً من الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اتُّفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، ولا سيما التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق هدف الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية، وافق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على خطة عمل لنزع السلاح النووي تنطوي على خطوات عملية للإسراع بعجلة التقدم صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وأوردها في وثيقته الختامية.

٥ - وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة كذلك بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت، في إطار الإجراء ٥ من إجراءات الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي بسبل عدة منها: (أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ (ب) تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العام؛ (ج) مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛ (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحدّ من خطر الحرب النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية وفي نزع السلاح النووي؛ (هـ) النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛ (و) التقليل من خطر الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية؛ (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ لاستمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض هدف المعاهدة ومقصدها ومصداقية نظام عدم الانتشار.

٧ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الاستنتاجَ الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع فيما يتعلق بوجود التزام قائم بالعمل بحسن نية على إجراء واستكمال مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشدّدة وفعالة.

٨ - وفي سياق استعراض الإجراء ٥ (ج) من الإجراءات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بالقلق البالغ إزاء النظريات العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تبين المسوغات المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية، على نحو ما يتضح من استعراض الوضع الذي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل النظر في التوسع في الظروف التي

يمكن في ظلها استخدام هذه الأسلحة. ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بالقلق البالغ أيضاً إزاء المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ويُبقي دون مبرر على مفهوم الأمن القائم على التحالفات العسكرية النووية وسياسات الردع النووي.

٩ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أنّ تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها ضمن هذه التعددية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تشكّل السبيل المستدام الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

١٠ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة نداءها الملّح من أجل التنفيذ الكامل والمنهجي للتعهد الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها صراحةً خلال مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ ومفاده التوصّل، بطرق منها تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، إلى الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو التعهد الذي جرى تأكيده مجدداً في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

١١ - وتذكّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد التزمت وفقاً للإجراء ٣ من إجراءات الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ بأن تبذل، في سياق تنفيذها لتعهدها الصريح بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، مزيداً من الجهود لخفض الأسلحة النووية بجميع أنواعها وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل منها اتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة إلى أن تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالا تاما لما تقتضيه هذه التعهدات من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١٢ - وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بوجه خاص على الأهمية القصوى والحاجة الملحة لتنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو تام وعاجل لالتزاماتها المنبثقة عن الإجراء ٥ من إجراءات خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي.

١٣ - وبالإشارة إلى التقارير المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ بشأن الإجراء ٥ من إجراءات الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، تطلب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى القائمين على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ أن يجروا التقييم اللازم لتلك التقارير وأن ينظروا في الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة بالكامل سعياً إلى تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

١٤ - وترحّب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بعقد أوّل اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي للجمعية العامة على الإطلاق في ٢٦ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٣، وتشدد على أنّ ما أُعرب عنه في هذا الاجتماع من تأييد قوي لمسألة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة تحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية قد أثبت أن نزع السلاح النووي يظلّ أولوية الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي.

١٥ - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باتخاذ الجمعية العامة القرارات ٣٢/٦٨ و ٣٤/٧٠ و ٧١/٧١ المعنونة جميعها ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، وفيها عمدت الجمعية، في جملة أمور، إلى: (أ) الدعوة للتعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها والنصّ على تدميرها؛ (ب) اتخاذ قرار بالدعوة إلى مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة عن نزع السلاح النووي يُعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ (ج) إعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، علاوة على اتخاذ القرار ٥٨/٦٩ بشأن هذا الموضوع. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات التي تتيح سبيلاً عملياً لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

١٦ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الإجراء ٦ من إجراءات خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وفيه اتفقت الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فورا بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه. وتأسف المجموعة أسفاً شديداً لاستمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في تبني مواقف متصلّبة تحول دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنةً مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

١٧ - وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيدَ الضرورة الملحة للتفاوض على برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد والوصول إلى نتيجة بشأنه.

١٨ - وفي السياق ذاته، تكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها لمؤتمر نزع السلاح إلى القيام على الفور وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء هيئة فرعية للتفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها والنصّ على تدميرها، وإبرام هذه الاتفاقية.

١٩ - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بشدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتخلص من كل ما أُنتج في الماضي من هذه المواد ومن مخزوناتها الحالية، وذلك بلا رجعة وبطريقة تتيح

التحقُّق من هذا الأمر، ومراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ودون المساس بما للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حق غير قابل للتصرف في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويشمل ذلك ما أنتجته في الماضي من مواد انشطارية وما تحتفظ به من مخزوناتها في الحاضر وما ستنتجه منها في المستقبل في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠ - وتؤكّد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنّ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد وافقت بالفعل على الدخول في تعهد ملزم قانوناً بعدم إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٢١ - ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، رغم ورود بعض التقارير التي تفيد بحدوث تخفيضات ثنائية وانفرادية. فهذه التخفيضات يقوضها قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث أسلحتها النووية ونظم إيصالها وما يرتبط بها من هياكل أساسية. ولكي تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لواجباتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة ولالتزاماتها بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، يجب عليها أن تتخلى فوراً عن خططها الرامية إلى مواصلة الاستثمار في تحديث أسلحتها النووية وما يرتبط بها من مرافق أو إلى تحسينها أو إصلاحها أو تمديد صلاحيتها.

٢٢ - والمجموعة يساورها القلق أيضاً إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تعزيز الشفافية وفقاً للإجراء ٥ (ز) من إجراءات خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

٢٣ - وفي حين تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إبرام المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ودخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، فإنها تعرب عن قلقها لكون الالتزامات الداخلية بتحديث الأسلحة النووية مقابل التصديق على المعاهدة الجديدة تقوّض التخفيضات الطفيفة التي اتفق عليها في المعاهدة.

٢٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة كذلك على أن التخفيضات في نشر الأسلحة النووية ووضعها التشغيلي لا يمكن أن تحلّ محل التخفيضات النهائية في الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل، وتناشد من ثم الدول الحائزة للأسلحة النووية تطبيق مبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق على هذه التخفيضات جميعا ومواصلة تقليص ترساناتها النووية، بما فيها الرؤوس النووية ونظم إيصالها، والإسهام بذلك في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وتيسير تخليص العالم من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وتشير المجموعة أيضاً إلى التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في إطار الإجراء ٤ من إجراءات خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بالتنفيذ التام لمعاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها، وتحثهما بشدة على اعتماد جميع التدابير اللازمة لتخفيض ترسانتيهما النوويتين تخفيضاً أكبر وذلك من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية وخطر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وإزاء النتائج الأمنية السلبية المترتبة على نشر هذه المنظومات الذي قد يُحفز سباقاً أو سباقات للتسلح ويؤدي إلى المزيد من تطوير منظومات القذائف المتطورة وإلى زيادة في عدد الأسلحة النووية. وتشدد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة حالياً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتشدد المجموعة كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء، في مؤتمر نزع السلاح، في العمل الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣١/٧١.

٢٦ - وترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً أن تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها، واستحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة، وتحديد أهداف جديدة لخدمة أغراض عدوانية في إطار مناهضة الانتشار، وعدم إحراز تقدم في تقليل دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن، كلها أمور تزيد من تقويض الالتزامات بنزع السلاح.

٢٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمناً امتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية لأجل غير مسمى، وتعتبر المجموعة في ذلك الصدد أن أي افتراض يسوّغ حيازة الأسلحة النووية لأجل غير مسمى يتنافى مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستدامته على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء، كما يتنافى مع الهدف الأعمّ المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

٢٨ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيد أنّ جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تخلت عن خيار السلاح النووي بدخولها أطرافاً في المعاهدة، لها إلى حين الإزالة التامة للأسلحة النووية حقٌ مشروع في جملة أمور منها الحصول على ضمانات أمنية ملزِمة قانوناً تكون فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف.

٢٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

٣٠ - وفي هذا الصدد، تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تفيد بأنه ”ليس في القانون الدولي لا العرفي ولا الاتفاقي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها“ وبأن ”التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده“.

٣١ - وبناء على ذلك، ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من الواجب، ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهي الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة، أيا كانت الظروف، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في المعاهدة. وتعتبر المجموعة أن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها سيشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد حيازة الأسلحة النووية يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بقوة إلى أن يُستبعد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من النظريات العسكرية.

٣٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى أهمية بدء نفاذها بعد التصديق عليها من جانب ما تبقى من الدول التي يلزم تصديقها لهذا النفاذ، ومنها بالأخص دولتان حائزتان للأسلحة النووية، ليتم بذلك الإسهام في عملية نزع السلاح النووي وتوطيد السّلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولةٌ بشكل خاص عن أخذ زمام المبادرة في هذا المجال.

٣٣ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى ورقة العمل التي قدمتها بعنوان ”مشروع عناصر لخطة عمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية“ إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ (انظر NPT/CONF.2015/WP.14)، وقد أحالت نسخة محدَّثة من هذه الخطة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها المعقودة في عام ٢٠١٧.

٣٤ - وتُكرّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى أن يتمّ، على سبيل الأولوية، إنشاء هيئة فرعية داخل اللجنة الرئيسية الأولى تُعنى بنزع السلاح النووي وتُوكَل إليها مهمة التركيز على مسألة الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب المادة السادسة من المعاهدة وعلى وضع التدابير العملية الأخرى اللازمة لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

٣٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن اعتزامها مواصلة بذل الجهود الجماعية سعياً لتحقيق أولوياتها ضمن عملية استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.